المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

1997

مذكرة دورية رقم : **10**

من وزير العدل

إلى

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف

والوكلاء العامين للملك لديها

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

الموضوع: حول الإسراع بالبت في قضايا المخالفات والجنح التأديبية والضبطية.

لا ريب أن ظاهرة التأخير في البت التي لوحظت على صعيد بعض المحاكم لم تكن تقابلها على مستوى هيآت الحكم، إجراءات فعالة، لمواجهة هذا الضغط للتخفيف من وطأته، حيث كان من المفروض معالجة هذه التأخيرات بالفصل في القضايا على وجه السرعة.

ولكن الظاهر أن هذه القضايا التي تتطلب السرعة والفعالية لإنهائها يتم التعامل معها بصورة روتينية، وتتأخر من جلسة لأخرى مرات عديدة، مما يتسبب في تراكم القضايا.

وحرصا على إعطاء هذه القضايا ما تستحقه من سرعة ومن سلامة إجراءات، فإني أطلب منكم التقييد بما يلي:

استعمال أسلوب التنسيق والمراقبة المتبادلة بين كل من الرئاسة والنيابة العامة، ومواكبة سير المسطرة قبل انعقاد الجلسة حتى تصبح القضايا جاهزة للحكم.

وسعيا إلى طريقة لتتبع القضايا ومراقبتها، أرى من الضروري تذكيركم بالمسؤولية الملقاة على عاتق النيابة العامة القيام بما يلي:

قيام النيابة العامة وبمساعدة كتابة ضبط المحكمة بتنفيذ كافة الإجراءات والأوامر المطلوبة من طرف المحكمة، ومراقبة عملية إنجاز كافة الاستدعاءات والتبليغات، وتمام التوصل بها.

وجوب اضطلاع جهاز النيابة العامة بمهمة مواهبة تنفيذ الإجراءات والأوامر.

تطبيق إجراءات المحاكمة السريعة التي تهيمن بصورة ملحوظة على القضايا المذكورة.

وتنظيما لعملية التتبع والمراقبة، فإنه يتعين تكليف نائب أو أكثر بإحصاء جميع القضايا واسه على تصريفها بكيفية منظمة، مع العمل على تنسيق الجهود مع كتابات الضبط من أجل تجهيز الملفات بغية تفادي كل أسباب التأخير التي لا مبرر لها، ومن أجل ضمان صدور الأحكام في الوقت المناسب وتحريرها بدون بطء أو تهاون، وإعداد إجراءاتها من طرف كتابة اضبط.

وحرصا علي تنفيذ هذه التعليمات التي أوليها أهمية قصوى.

واعتبارا لما لوحظ من تراكم في قضايا المخالفات والجنح التأديبية والضبطية.

فإني أحثكم علي تطبيقها بكل حزم ودقة وتبليغ فحواها إلى السادة القضاة والنواب وموظفي كتابات الضبط المعنيين بالأمر، وإشعاري بما يعوم سبيلها من صعوبات. **والسلام.**

وزير العدل
عبد الرحمان أمالو